شعيب المويزري وفراج العربيد

خليل الصالح وخالد الشطي

عدنان عبدالصمد على منصة المقرر

ماجد المطيري والحميدي السبيعي

المجلس يقرّ 3 مشاريع بقانون بشأن اتفاقيات نمطية

الموافقة على اعتماد الحسابات الختامية لـ 6 جهات حكومية

الشيخ خالد الجراح وفهد الشعلة خلال الجلسة

د. خالد الفاضل ونايف الحجرف

طلال الجلال والشيخ خالد الجراح ومحمد الجبري

صفاء الهاشم

مبارك الحريص

خليل الصالح

فيصل الكندري

صالح عاشور

النفط سيكلفك الكثير يا وزير النفط في دور الانعقاد القادم.

● حمدان العازمي: اغلب المخالفات موجودة ومكررة ونفس القيادي يتم التجديد له، يفترض ان الوزير يطلع ويتعهد امام النواب بأن هذه المخالفات تتلافى، لكن مع الاسف اللجنة ترفض الميزانية ولا نلتزم بها.

يفترض الوزير يناقش النواب ويفند ويرد على اسئلة النواب ويتعهد بتلافي المخالفات، لكنه يدري ان المجلس سيقر الميزانيات من اجل العطلة.

التوظيف ليس فقط في القطاع النفطي، ولكن ايضا في هيئة الاستثمار، وصندوق التنمية ومجلس الوزراء والديوان الاميري، فهذه قطاعات مسكرة، وبعضها اعلى من رواتب البترول، هذه مشكلتنا مع التوظيف على العموم، حتى لو نمدح قياديا يقول الله يرحم والديك لا تمدحني.

● صفاء الهاشم: نتكلم عن الهيئة العامة للاستثمار في أي دولة احادية الدخل، هناك قرارات خاطئة روحتنا وراء الشمس غرض هيئة الاستثمار استثمار المال الاحتياطي للدولة واحتياطي الاجيال.

ملاحظاتهم تزيد يوما بعد يوم عليهم 52 مليونا لم تتم تسوية إلا 7 منها فقط، لدينا استثمار مليارات ونصف دولار في باناجورا بسوء أداء المحفظة، وهناك محفظة ثانية بـ 300 مليون دولار قال لو كفينا الميت ودعينا له عاد ما نضمن له الجنة، هذا مدير عام هيئة الاستثمار وزير المالية الاسبق حط مستشار مالي أجنبي تاريخه أسود وتدير إلى اليوم قدمت خدمات بقيمة تتجاوز 26 مليون دينار وتم التعاقد مع الشركة كمستشار بتكلفة 600 ألف دينار وبتاريخ 2017/4/10 مددوا العقد بقيمة 2600 وكلهم اجانب يعني تقارب مصالح غير عادي.

● فهد العفاسي: بخصوص ما أثير من تشكيل لجان البرلمان فالحكومة تمارس دورها بالتصويت وفق الدستور واللائحة اما التنسيق النيابي- النيابي فهذا شأن نيابي لا نتدخل فيه.

● رياض العدساني: اثمن تعاون الحكومة وعدم التدخل في التنسيق فيما يخص اللجان وأثمن استجابتها لأصل عدم التنسيق مع البرلمان انما ممارسة دورها وفق اللائحة.

● عبدالوهاب البابطين: تأخر العديد من المشاريع النفطية ينعكس سلبا على جميع المشاريع والوقود البيئي كان محورا من محاور الاستجواب، شكلتم لجنة بعد استجواب وزير النفط السابق من قبل مجلس الوزراء وهذه اللجنة ايدت المحاور العشرة وأدانت ووضعت أسماء وبعد خروج التقرير تشكلت لجنة أخرى وحرصت على أن هذه اللجنة لا يعتد بها خصوصا انها مشكلة من قضاة فسيكون هناك حرج على القضاء والنيابة إذا خرج تقرير يعاكس تقرير اللجنة الفنية.

بل إن تقرير اللجنة القضائية خرج عن نطاق اختصاصها مع احترامنا للاشخاص.

● عبدالله الكندري: ما يعانيه الطلبة الخريجون ويحاول المسؤولون في المؤسسة التخلص بالتوظيف بحجة تكويت هذا القطاع، أكثر المشاكل التعاقدات المليارية التي تتم هي عن طريق شركات المقاولات والتي بها كويتيون ليس لهم أي ضمان وظيفي.

الإدارة يجب ان توجد ضمانات للموظفين في الشركات المتعاقدة مع مؤسسة البترول، 7000 شخص مقدم في ديوان الخدمة المدنية لا توجد لهم وظيفة في القطاع النفطي.

● محمد الدلال: احد الاشكاليات في النفط ان الاستراتيجية المتعلقة بالتكرير والتصنيع لم تحقق الهدف المنشود، آمل التركيز على هذا الجانب لتطوير القطاع النفطي.

هيئة الاستثمار الجانب الرئيسي فيها ان كثيرا من الشركات التي تعمل والتابعة للهيئة فيها مراكز للنفوذ، شركة المشروعات السياحية ليس لها نشاط فعلي فأين المدينة الترفيهية كل المشروعات على البحر، أزمة عقود مستمرة بسبب عدم تجديدها وهذا بسبب تدخل النفوذ، هذا فشل حكومي قبل ان يكون فشلا للشركة مثل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

● خالد العتيبي: تتحدث عن شريان الاقتصاد في الكويت، المشروعات والعقود يتضح ان هناك خللا في آلية تأهيل المقاولين وتأخر المشاريع بسبب نقص العمالة وعدم توفير معدات وعدم التخطيط الفني والمالي السليم الذي أدى لإلغاء مشاريع رغم صرف 6 ملايين دينار إلا أنه تم الغاؤها لعدم الحاجة إليها، والغاء مشاريع بقيمة 51 مليون دينار لعدم الحاجة إليها، التخطيط سيئ سبب خسائر في المال العام وعدم احكام صياغة العقود ومنها مشروع الوقود البيئي ويتوقع ان ينتهي في اغسطس 2019. هناك مخاطر عالية يتعرض لها المشروع بسبب نقص القوى العمالية.

● أسامة الشاهين: القطاع النفطي بعد سنوات من العمل وكأنه مازال (مؤمما)، بسبب كثرة الأجانب العاملين به والذين لاحظنا انهم يعينون عائلاتهم ولم تتحرك الحكومة إلا بعد إثارة هذا الموضوع إعلاميا.

● عبدالله الكندري: هناك ضعف رقابة وهناك 10 ملايين دينار غير موجودة وضائعة لولا البنك لما عرف مصيرها، يجب تأهيل العنصر الكويتي في هيئة الاستثمار. وبالنسبة للتوظيف، نحن نتعاقد بالمليارات في الخارج وحتى الآن لا يوجد كويتيون يعملون في المحافظ الخارجية، التقيت مع اخوة سعوديين يقولون عندنا استثمارات بالصين نشترط على ضرورة وجود العنصر السعودي في المصافي التي نستثمر بها، هناك قانون بعدم التجديد لمن مضى على عمله 5 سنوات في الخارج، وهناك من مضى على عمله اكثر من ذلك، اذن هناك دولة عميقة في هيئة الاستثمار.

● عدنان عبدالصمد: الأموال الخاصة المستثمرة تناقش مع الحالة المالية للدولة في جلسة الغد، الآن نحن في ميزانية الهيئة فقط، ونحن نشكر الأخ وزير المالية الذي تعاون معنا وألزم جميع الشركات بالحضور الى اللجنة ومناقشة الميزانيات، ونتمنى من الوزير إحكام السيطرة على الشركات التابعة للهيئة.

ونشكر الأخ وزير المالية على جهوده في مجلس الوزراء حول تحويل الفوائض الى الاحتياطي العام، وهذه خطوة جيدة نقدرها للوزير، ونحن نأمل ان تحول هذه الفوائض دفعة واحدة، متوسط راتب الموظف في البترول 7 آلاف دينار، ومتوسط راتب الموظف العام ألف دينار، وهذا ما يجعل الناس تحرص على العمل في النفط. وسنبحث في اللجنة قضية احتياجات سوق العمل. ترقية القياديين كانت في النفط تقوم على اساس المقابلة الشخصية التي كانت تأخذ 60٪ وخفضوها الى 45٪، نحن عندنا في المجلس 10٪، ولذلك يجب ان يتخذ مجلس الخدمة المدنية قرارات حاسمة بهذا الأمر.

عندما نريد مناقشة ميزانية مؤسسة البترول نجد الصحف تكتب عن المؤسسة بشكل إيجابي، وهذا ما رأيناه اليوم ونحن لا يهمنا هذا الأمر. نحن لا نريد اقتناص أخطاء، ونأمل من مجلس الوزراء نحن لدينا في لجنة الميزانيات اكثر من 500 توصية انظروا اليها وطبقوها.

● صالح عاشور: المؤسسة تطلب ميزانية إضافية بقيمة 470 مليونا لأن القيمة التقديرية غير دقيقة ومن ثم تخصيص هذا المبلغ تقديرا، أطلب من وزير النفط توضيح هذه الملاحظة وملاحظات النواب.

● عدنان عبدالصمد: خلال الصيف تم الاتفاق مع رئيس الوزراء على دراسة الملاحظات ضمن لجنة وزارية بالتنسيق مع الميزانيات ونشكر جهود وزير المالية لدراسة كل المحاور التي ذكرت اليوم أو ذكرت في مناسبات سابقة.

● وزير النفط خالد الفاضل: سجلنا ملاحظات النواب ونسقت مع الرئاسة للحصول على نسخة من المضبطة لعلاجها خلال فترة زمنية قصيرة، هي ليست مخالفات بل ملاحظات وديوان المحاسبة قال ان عدد المشاركين في فريق التدقيق على المؤسسة زاد مما ادى إلى زيادة عدد الملاحظات. هناك التزام بمعالجة الملاحظات وكانت نسبة المؤسسة تقوم 90٪ من الجهات التي عليها رضى من ديوان المحاسبة.

مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة الإيرادات: 21 مليارا و422 مليونا و64 ألف دينار. المصروفات: 19 مليارا و966 مليونا و50 ألف دينار. صافي الربح: 1 مليار و456 مليونا و14 ألف دينار.

وجرى التصويت نداء بالاسم على الميزانية لمؤسسة البترول كانت النتيجة كالتالي: الحضور 57، موافقة 38، عدم موافقة 19، موافقة على التقرير والتوصيات ويحال للحكومة.

الهيئة العامة للاستثمار

الإيرادات: 100 ألف دينار. المصروفات: 40 مليونا و792 ألف دينار. التمويل الحكومي: 40 مليونا و692 ألف دينار.

وجرى التصويت نداء بالاسم على ميزانية هيئة الاستثمار وحسابها الختامي: الحضور 55، موافقة 31، عدم موافقة 24، موافقة ويحال للحكومة مع التوصيات. هيئة تقدير التعويضات جرى التصويت نداء بالاسم: الحضور 54، موافقة 42، عدم موافقة 12، موافقة ويحال للحكومة والتوصيات.

الحسابات القديمة لـ 6 جهات

وجرى التصويت نداء بالاسم: الحضور 56، موافقة 41، عدم موافقة 15، موافقة على التوصيات ويحال للحكومة.

تقارير لجنة الخارجية

● عبدالكريم الكندري: أمامكم 3 اتفاقيات نمطية روجعت بشكل قانوني وتأكدنا من مدى سلامتها وعدم تعارضها مع المادة (70) فقرة (2) من الدستور. وافق المجلس على احالة تقرير صندوق الكويت للتنمية يحال للحكومة (موافقة عامة). وجرى التصويت نداء بالاسم على الاتفاقيات الثلاث في المداولة الأولى وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 55، موافقة 52، عدم موافقة 3، موافقة على المداولة الأولى. وجرى التصويت على المداولة الثانية: الحضور 53، موافقة 50، عدم موافقة 3، موافقة وتحال للحكومة. ترفع الجلسة إلى غدا صباحا الساعة 9.

خالد الروضان

حمد الهرشاني وصلاح خورشيد

مريم العقيل

محمد الدلال

ماجد المطيري

عمر الطبطبائي

ثامر السويط

الكندري: المجلس أقر تقرير «الخارجية» عن صندوق التنمية

قال رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية د.عبدالكريم الكندري ان مجلس الامة وافق بالاجماع على تقرير لجنة الشؤون الخارجية فيما يتعلق بقروض الصندوق الكويتي ومدى تناسبها مع سياسيات البلاد الخارجية.

واشار الكندري الى ان التوصيات التي وافق عليها المجلس تتضمن تكليف ديوان المحاسبة بمراجعة اعادة جدولة قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وكذلك بحث مدى شفافية التعاقد معها من قبل الصندوق بالخارج، مشيدا بدور المحامي صلاح الهاشم الذي زود اللجنة بمجموعة من المستندات التي ساعدتهم على الوصول الى التقرير.

السبيعي: تعديلات «المحاماة» نتاج الديموقراطية

قال النائب الحميدي السبيعي إن تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاماة التي أقرها مجلس الأمة في جلسته أول من أمس الاثنين هي نتاج للديموقراطية وتصويت أغلبية أعضاء المجلس، مؤكدا احترام حق من يريد الطعن في هذه التعديلات أمام المحكمة الدستورية واحترام ما يصدر عنها من أحكام. وأوضح السبيعي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن هناك مغالطات تدور حول تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاماة ونقل لصورة غير حقيقية عما حصل في جلسة مجلس الأمة، مؤكدا عدم صحة أن ما أقر أمس يسمح بدخول خريجي كلية الشريعة إلى المهنة واستبعاد دكاترة الحقوق. وبين أن خريجي كلية الشريعة يمارسون مهنة المحاماة منذ صدور قانون المحاماة في سنة 1964 في حين أن دكاترة الحقوق كانوا محرومين من مزاولة مهنة المحاماة منذ هذا التاريخ. وقال السبيعي «إن القانون السابق يجيز لكل من يتخرج في كلية الشريعة ممارسة مهنة المحاماة بينما مشروع القانون الجديد يقيد المسألة ويحصرها في الحاصلين على دراسة القضاء الشرعي أو الفقه وأصول الفقه والفقه المقارن». واعتبر أن الطعن في كفاءة خريج الشريعة هو طعن في القضاة الشرعيين الذين لهم صولاتهم وجولاتهم في السلك القضائي، ويحكمون في قضايا إدارية ومدنية وجنائية وتجارية ومنهم من دخل في المحكمة الدستور وحكم بإلغاء قانون منع التجمعات وهو قاض شرعي. وأضاف أن من انتسب من خريجي كلية الشريعة إلى مهنة المحاماة، ودخل سلك القضاء يستحق هذا الأمر لأنه درس لمدة 4 سنوات ولديه مواد شرعية وطور مهنته. وأشار إلى أن أساتذة كلية الحقوق بالجامعة لم يمارسوا مهنة المحاماة منذ صدور قانون المحاماة عام 1964 ولغاية عام 1996، حتى استثنائهم من القانون والسماح لهم بممارسة المهنة حينما كان عدد المحامين في الكويت لا يتجاوز الـ 50 محاميا بينما بلغ عدد المحامين الآن 6 آلاف محام ويضاف إليهم 700 خريج سنويا. وأكد أن هذا الاستثناء ينحصر في أساتذة الجامعة ولا يشمل أساتذة القانون في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجامعات الخاصة. ولفت إلى أن المحكمة الدستورية عندما تم الطعن بهذا الاستثناء قالت في حكمها إن هذا الاستثناء وضعه المشرع للمصلحة العامة.ورأى عدم جواز الجمع بين التدريس والمحاماة نظرا لما يسببه هذا الجمع من ضغط وإشغال لأساتذة الجامعة عن محاضراتهم ومناقشة الرسائل وبحوث الطلبة ومقابلاتهم، معتبرا أن دخول أساتذة القانون يمكن أن يكون مقبولا فقط في المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز. وبين أن الاقتراح الذي يقضي بعدم جواز الجمع بين مهنة المحاماة ورئاسة أو عضوية مجلس الأمة والبلدي والوظائف التي يدخل من ضمها التدريس في الجامعة، وافق عليه 27 نائبا وليس هو وحده.